

المعروف للدار القضاة
العلمية والوضوح

عنه في الحديث

في رسم التحسين وعلى مواضع لفظ الجبس في شرطه اذ في بعض اصحابنا في بي بي بدره في جعل
 فيها بيوت للسكنى وشرطه اصل تحجيبها بالامن بمصلح الصلوات الخيرة في مسيرها ان يكون
 اما ما في غير ذلك من جيب الخريف الرب في القراءات ان كان قاريا فيخص المصاحف وقتها في
 اذ في ذلك فليس له سكنى **وسئل** بان الشرط المذكور فيجب الوفا بها ولا يجوز
 مخالفتها ومن هذا المعنى الذي للدارس لفضا الجبس بها واوله والشرط من قبلها ومن
 من اهلها وانعدت المصفاة والمترتب الا انها من استخفاف الامام رحمه الله عنها **فاجاب**
 انما كان من جيب اهلها مبلغ له ذلك لان الجبس في هذه الصنف وما عرفت من حيث في
 ذلك الصنف جري حكمة على ما صرح اهلها وان كان من غير صنف الجبس فلا يجوز له ذلك وكذا عاين
 بيت السكنى من بعض اهل الجبس فان كان المستقر من ذلك الجبس جازي الا ان يكون في
 ان شرط التحسين عادة والتصرف في المنفعة الطبيعية ولو لم يولد له الامه نفسه فقط **ويجيب**
 هذه المسئلة في الدار المصرفة فلا بد من المسئلة فاجتنب منع عارضها ثم انما فعلت ذلك
 استغنى عنه بيوتها من درة شبيهة واخرى فانما صفة ففقط ذلك من فعلي على ما ذكرت فان
 بما قاله شيخنا في ذلك وتقدم الفقيه مسائل الضرر عن سحره باد بفضة جواره فحاله لرحل
 ما له فيها عن سطح السجود وذكر اهل المسجود انهم لا يمد رصاحبها ان يحرموا الا بعد ان يترقى
 على سطح السجود وذكر انه والموضع الذي تحت قلب الخجلة اذا كان المظن يركب فيظنونه لغوا
 المظن من جواربها فيلزم قطع الخجلة **فاجاب** اذا كان المظن يركب فيظنونه لغوا
 المتخذة ان على صاحبها قطعها لان يكون اصلاحها المستفيع في ذلك ولا تقطع اذ اصل ذلك
 اصلاحها برفع الضرر **فاجاب** لعل هذا ان الخجلة ستمت المسجد والواجب قطعها مطلقا
 لضررها الجبس وتقدم ايضا ان المسجود اذا كان تحت قصر وكان الخجلون اذا تعفوا به فحوا
 القصر يبرم من ذلك الجانب الذي يتصلون به فاذا اعدوا اعدوه وتقدم ايضا ان ابن رشد
سئل عن صومعة احدت فاستنقح جواربها التكتفه مائة يوما بلح العمل الصعود
 للنجرة لاجلها مع الايام والاطولع واقام في اذاعة معلومة في مدة قصيرة ويتولاه غلبا على
 الصلاح وعدم قصد الضرر **فاجاب** ليس بلوع النجورة للاجتناب للصومعة شدة يور
 ونكر الاذاعة اليوم الواحد ولا يسمع استنب المفعول من الصعود فيها والمعنى فيها صحيح وان
 كان يطلع على الدور من بعض نواحيها فيجمع من الموصول لذلك الجهة بخارزانيا وغيرها
 جابل وهذا المتورع من نواحيه **فقلت** وينبغي عند نواحيه الخواصرا فالاداه لعلوا على
 السطح ايضا فهو كاجل الخثرة ويبستانان وكذا اجركم اعرف فيها **وسئل** المصالح عن
 مسجده اهلها في حطب وجبس وجوز وازيت لا يستعمله وبها فضائله شي الخضر في الجوز
 من يحتاج الى سلة شي من ذلك ان يتسلف على يدك الرجل بفتيا من معلوم ورجال معلوم او يجوز
فاجاب ما لا ينظر هو اهل الجبس فيقال **فقلت** هذا خلاف ما تقدم
 السيرة في مسئلة العود وما خرج من المساجد واخرت المعرفه الا يرضع شي من اجل المسجد

الخبره

الرحمن

بطين

لغيره من الصوان ومما وليما فيه لان العبر ان يرحى ولم يرح التصرف فيه حال وعلى الاول ما جرى
 عليه العرفه هذا الميزان يفنون ما له الجبس عند رباب الاموال يتصرفون فيه بالتجارة
 لانهم فهو عندهم على معنى السلف ويعرف ذلك القضاة واولوا العلم فيسألون ذلك
 فيحفظ بن سبيل ذلك خلافا وكو شعبة ذمها خيرا اما نورا ولا يجوز له ان يملك حبيبه
 فانظره في قوله **وسئل** ابن اسحاق بن يحيى في باب **وسئل** ابو بكر بن محمد
 فاراد اهلها ان يبجوه ويشترى وله باجريد اوس تقوى بنين الا ان فقالة ان كان وهما
 بيتا فلا باس ان يبيعه ويتردد على يده ويشترى له باب الخرج **وسئل** ابو بكر بن محمد
 بن سكين حصلا وبيده مال يشترى به سلعا يصنعها ببيته يوجو فيها الا يباح وببيته
 به وتوسقها ثم تشتري كذا للمساكين ولكن يصرفه ما يبيع به اموره وهو في الحصن له
 مستغرة لاضر عليه فيه بل هو من اهل العين والفضل هل يجوز له هذا العمل **فاجاب**
 ان من كان زمانا فلا حرج له في الحصن لانها ما يملك الحصون من قبل القوة على الجرس والعسس
 والخروج عند وقوع النعمي الا ان يكون الغاضل الذي يستغنى عنه من عمل الناس فان
 فيقال هذا اذا اصابت زما نعم يجوز له في موضعها واما حرق التجارات فليس من شأنها
وسئل الامام المازري رحمه الله وقدرت في كتاب الصلاة عن مخازن الفض
 الكبر من المستغنى مملوءة لمحا وسعير الرجا لم يقم بين بالقصر والاخرين غيا وب عن زواي
 الخيلون في تجارهم ويخرجون فيقيمون شهرين ونحوها وعن الجبس في القصر ويا من يبيع
 مثل من له بيت في القصر ويوئيه خارجة وعن قوم من الرباطين يابون من الارض اكثر مما
 يبيعون وعن قوم غوسوا عن اسنة في ارض المستغنى ٣ ما الحك فيها هل هو من حق
 الغارس الا يخرج من يده ما غرسه لاجلته ويجرد وفاته وهل يكون للناظر في ذلك احرارها
 عن يده هل حاله دون حاله اولا يكون له ذلك وهل يورث عن من غرس ما غرس **فاجاب**
 رضي الله عنه هذه تسلمتها اصل بر الميه ساير وفهما وعليه وكان بيني وبيننا الله
 رحمه الله وعينه وجميع ما سئل عن من اشكاه هذه المسئلة على طرفه من ان شاء الله تعالى
 واحكامه ونسافر فيها اجماعه فحين بنى الجواب هذه المسئلة على طرفه من ان شاء الله تعالى
 فلما لم يكن يبيعون فضل الرباطين واتخاذ ذلك الخبز فيبيع سلع التجارات فان هذا ممنوع لان
 الموضوع جيبس من يبا على من يبا بجره والاحساس اصلها اموال الجبس فلا تخال استغنى
 الا على الصفة التي ابا حوها وبنوا ما حسبه عليها ومعلوم انهم لم يحسبوا ذلك لكونه ظاهرا
 للتجارات فلم يكن بالمكان سكنى وقزارا فان كان له بيت فان بيت سكاها يجمع من الخبز فيه
 مقدار قوته واما الزيادة عليه مما يجره الا يباح وبيره في بيت سكاها فان كان مما
 الحاجة اليه يستحسن الجبس من يوجوه على يفتته وقوته ولا يبيعه من على سكاها المكان ولكنه
 للمؤدرا لا يمتثل هذا المؤدرا فان يباح له اخذ ان كل هذا المقدار ولو اراد ان يتخذ من مثل
 هذا المقدار في بيت غير بيته لكون بيته بصديق على اخذ ان يملك هذا الذي لا يريه فانه يبا